الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

بيان عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء
بمناسبة اليوم العالمي للاجئين
2022/6/20

———

في عالمٍ تزداد فيه الأزمات التي تؤدي إلى خروج المزيد من اللاجئين من بلادهم بدلاً من إيجاد حلول جذرية للأزمات القائمة بالفعل، وفي الوقت الذي مازالت جائحة كوفيد-19 تتسبب في مخاطر صحية كبيرة وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، تحيي عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء "اليوم العالمي للاجئين"، ويشير ممثلو الدول الأعضاء إلى خصوصية وضع المنطقة العربية التي تعاني من أزمات ممتدة منذ بداية العقد الماضي وتواجه تحديات كبيرة ناتجة عن موجات اللجوء والنزوح الكبير والطويل الأمد، حيث تستضيف المنطقة ما يقرب من نصف إجمالي اللاجئين على مستوى العالم، مما يلقي بضغوط وأعباء مضاعفة على كاهل النظم الاقتصادية والاجتماعية والصحية في الدول المستضيفة للاجئين والنازحين، خاصةً في لبنان الذي يشهد أزمة اقتصادية ومالية من أشد الأزمات العالمية حدة في ظل وجود أكثر من ثلث سكانه من لاجئين ونازحين. ويرفضون في هذا الإطار النبرة العنصرية التي سادت الخطاب الإعلامي وطالت اللاجئين من الدول العربية، وينبذون أي شكل من أشكال التفرقة والتعصب، ويدعون لمواجهة ظاهرة العداء للأجانب والتمييز ضدهم بجدية.

ويطالبون المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته وتفعيل مبدأ المسئولية المشتركة وتقاسم الأعباء لتخفيف الضغوط على الدول المستضيفة للاجئين، ويؤكدون على أهمية ألا يقتصر ذلك على برامج التمويل فقط، بل لابد من العمل أيضاً على معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى اللجوء والنزوح، وذلك بما يتماشى مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية وأهداف الاتفاق العالمي للاجئين؛ خاصةً الهدف الأول "تخفيف الضغط عن البلدان المضيفة"، والهدف الرابع "دعم تهيئة الأوضاع في البلدان الأصلية بما يكفل عودة اللاجئين إليها بأمان وكرامة"، إلى جانب تعزيز برامج إعادة توطين اللاجئين الذين تستضيفهم الدول العربية باعتبار ذلك من الحلول المستدامة لأزمة اللجوء.

ويشيدون بجهود الدول العربية التي استمرت في توفير الخدمات الطبية واللقاحات الخاصة بكوفيد-19 للاجئين والنازحين جنباً إلى جنب مع مواطنيها وإدراجهم ضمن الفئات الأولى بالرعاية. ويثمنون الجهود التي تقوم بها الأمانة

العامة لجامعة الدول العربية بالتنسيق والتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم تنفيذ الاتفاق العالمي للاجئين، وآخرها عقد المشاورات الإقليمية للاتفاق العالمي للاجئين في المنطقة العربية في نوفمبر/ تشرين ثاني 2021، وذلك تحضيراً للاجتماع الأول للمسؤولين رفيعي المستوى الذي عقد في ديسمبر/ كانون أول، إلى جانب اطلاع الدول بالمستجدات في هذا الشأن بصورة مستمرة.

ويسلطون الضوء على معاناة اللاجئين والنازحين المتكررة في كل عام في فصل الشتاء بسبب الأجواء القارسة وتساقط الثلوج والأمطار، حيث تتعرض المخيمات لأضرار بالغة، وتُغلق الطرق فيصعب إيصال المساعدات لهم ونقل المتضررين منهم، إلى جانب خطر التعرض لفيضانات بعد تحسن الجو بسبب ذوبان الثلوج. هذا إلى جانب عمليات الصد العنيف لطالبي اللجوء على حدود بعض الدول، وتزايد الخطاب المعادي للأجانب وخاصةً اللاجئين، واستخدام موضوع اللاجئين كورقة ضغط في الحملات الانتخابية.

وفي هذا الإطار، يؤكدون على أنه مع الوعي بالتحديات التي تشكلها التحركات المختلطة للاجئين والمهاجرين، إلا أن هذا لا يمكن أن يبرر الاستجابات التي تتعارض مع القانون الدولي وتنفي التزامات الدول. ويناشدون جميع الأطراف الدولية احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية وعلى رأسها القانون الدولي لحقوق الإنسان واتفاقية اللاجئين لعام 1951 والاتفاق العالمي للاجئين، والتأكيد على عدم استغلال ضعف اللاجئين لتحقيق أغراض سياسية، وتفادي وقوع خسائر في الأرواح، والعمل على تسهيل وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى أماكن وجود اللاجئين وإمدادهم بالمساعدات اللازمة.

وينتهزون هذه المناسبة للتأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة والتعويض واستعادة الأملاك، والحفاظ على تعريف اللاجئ الفلسطيني بما يشمل نسلهم، وضمان توفير سبل الحماية والرعاية للمهاجرين واللاجئين والنازحين ومن بينهم اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم عام 1948 والنازحين عام 1967 في ظل التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويؤكدون مجدداً على التفويض الأممي الممنوح لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بموجب قرار إنشائها الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 لعام 1949، وأهمية العمل على الحفاظ على الدعم السياسي والمالي المستدام والمتوقع للوكالة إلى حين تحقيق حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بناءً على قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها قرار 194 و237، وأهمية حشد الدعم لقرار تجديد تفويض الأونروا المقرر في الدورة 77 للجمعية العامة، وكذلك حشد الدعم لموازنتها لعام 2022. وضرورة التصدي والرد على الهجمات غير المبررة والمتزايدة على الأونروا في سياق المحاولات المتواصلة لتقويض ولايتها وعملها ووقف الدعم عنها، وغض الطرف عن الاحتلال وممارساته.